

من المذهب والفرقة به واصل ، بخلاف الثانية وهو الصواب المذهب  
المذهب فريدك ان قال وهذا صحيح فيما ذكرته ان هذا المذهب  
المطرح عنه خلاف ما يوجب المذهب انهم منعت واما قال  
العام الذي المختار من البيد بالتحليل قال بن حجة قاربه  
بعد علم فروع ذلك انه معجون بطريق عمل ليز بالتحليل  
وان ذلك هو المعتمد لها ويزيد خلافا لما يوجبه تغير كسبي  
بالمختار التوهم ذلك قال الزاوي في شرحه على المحرر وما شئت  
على شرح لزم ان خلافا لما يوجبه تغير كسبي المختار في تغير كسبي  
بالمختار استأنف المذهب ايضا ويعلق في ذلك حرم الزوي بخلافه  
حرم المذهب فاصح كسبه فانه محل ما ذكره التغير بالمختار في حق  
الروضة لما هي قدر ايت في كلامه فظهر انه حيث عبر في المختار ولم  
ينبه على انه مختار من حيث الدليل يكون معروفا انه مختار من حيث الذهب  
فهو معنى المقادير من حيث المذهب فثبته له ويؤيد ذلك ان الزوي  
لم يذكر في اية الروضة حكم التغير بالمختار وانه يخالف المذهب في الذهب  
وقد قاله الاستوى في باب التضمن المراتب المقتضى في الكلام  
على اشتراط الصقول من التوهم وجعل ان المختار في الروضة معنى  
الصحيح والراجح في ذلك التغير وقد ذكر ذلك الزاوي في شرحه في

مختار

مختار المراتب ويشهد به ان الزوي في شرح المذهب في غير ما يطرح في ما يجب  
عنه في الروضة بالمختار كقولها في الجواز منه ان الصحيح ان القران  
التالي له يجعل التغير المذهب الذي هو تعبده في زيادة الروضة بالمختار  
وتقلا في الطلاق عن قاضي القضاة انه لوقال انه لم يرد في ما يفتي بوقت  
الفرقة بينهما في الروضة المختار في هذه انه لا يقع به حقه في الم  
نكاح نية وغير التام في ايجاهه بالصحيح من المختار في الروضة  
والله اعلم بحجج الزاوي في موضع من التفتة ايضا الى السنة السهوية  
له عام التوهم من قوله في كتاب الفرائض في مواضع الزاوي ما نصه  
ونقل المصنف في شرحه من معنى انه صحاب ان الخريجين في حديث  
مختار يعني لا يتوارثان وهو انتهى في نسخة المجلد الروافعي لانه على  
ذلك واقوسح الزاوي ان ركش على انه هو حجة عليه اكثر  
الما حرمين وجماعة الزاوي في الروضة في شرحه من نقله على صحاب  
وهو سهل انتهى وقال الزاوي في وقت المحتاج الى شرح المراجحة  
النقل سهو منه رحمه الله وما ظن ذلك من حجة لا يعرف عن محمد  
من اصحابنا هو الصواب بل انك المجهول في كتب المذهب وكتب الفرائض  
لا صحاب ولا غير الا حقه على حرم الفروع خلافا لانه في حصة  
وقد شرح هذا السهوية صاحب التفسير في شرحه وتبعه عليه في شرحه في

Copyrighted King Saud University